

طالبان تستعيد إمارتها.. أليست هناك مؤامرة؟

دولة أفغانستان. تلك الولاية التي لم يعترف بها أحد، ذلك لأنها لم تكن في انتظار الاعتراف العالمي الذي لا توليه الجماعات الإرهابية ومنها حركة طالبان أهمية تُذكر.

اللائق في الأمر أن الولايات المتحدة كانت حاضرة في كل منعطفات المسألة الأفغانية وليس لنا الحق هنا أن نفترض أن خطوطا من تلك المسألة فلتت من يدها ووقعت بيد طالبان حيث استقوت الحركة عليها. ذلك افتراض يمكن القبول به من أجل الجدول ليس إلا.

الأقرب إلى المنطق أن الولايات المتحدة استعملت حركة طالبان عنصر جذب للحركات الإرهابية التي دخلت طوعا إلى قفص أفغانستان الذي وزعها في ما بعد حسب الحاجة والمصالح الأميركية ولم تكن مصادفة أن وضعت إيران كل خبرتها في خدمة الأميركيين.

فاروق يوسف
كاتب عراقي

بعد عشرين سنة من الغزو الأميركي لأفغانستان تعود الأمور إلى ما كانت عليه قبل الغزو. ما معنى كل ذلك العبث بحياة الشعوب؟

عام 2001 أسقطت الولايات المتحدة حكومة طالبان في كابول. أزيلت الدولة ولم تهدم حركة طالبان، جوهر تلك الدولة.

أسست قوات الإحتلال قاعدة لديمقراطية صناديق الانتخابات من غير أن تفضي تلك الديمقراطية إلى قيام نظام أفغاني سياسي جديد يحظى برضا الأغلبية.

أفضت تلك الانتخابات إلى اختيار حكومات غير قادرة على الدفاع عن وجودها أمام الخطر العظيم الذي تمثله حركة طالبان.

عادت أفغانستان يومها إلى سنوات الجهاد التي اختلطت فيها الحرب على قوات الإحتلال الأجنبي بالحرب الأهلية.

حرب الإخوة الأعداء هي تلك الحرب التي لم تكن قائمة على قاعدة واضحة. لا صداقة دائمة. لا عداء دائما. وهو المنطق الذي رضخت له القوات الأميركية أيضا.

ليست تلك السنوات العشر التي مضت سنوات عداء كلها. ولو تمكن الأفغان يوما ما من قول الحقيقة لقالوا أشياء هي أشبه بالخيال.

واحدة من أهم نتائج ذلك الغزو أن الجماعات الإرهابية التي وجدت في أفغانستان ماوى أمانا لها برعاية طالبان حُرمت أمانتها ورحلت.

في البدء استقبلتها إيران التي كانت ممرا إلى سوريا حيث قام النظام السوري بتصديرها إلى العراق حين فتح الأميركيون حدوده.

كان تنظيم القاعدة في مقدمة تلك التنظيمات، وكان مُرحبا به أينما ذهب وكان الأميركيون على علم بكل تحركاته. وفي ذلك ما يشكل علامات استفهام كثيرة تعيدنا إلى العلاقة الملتبسة بطالبان.

كان الخلاف المعلن بين طالبان والولايات المتحدة يتعلق بطلب الأخيرة تسليم أسامة بن لادن كونه العقل المدبر كما قيل لهجمات الحادي عشر من سبتمبر التي سميت بغزوة نيويورك.

كانت غزوة كابول الرد المباشر على غزوة نيويورك. هل يُعقل أن تساوي دولة عظمى نفسها بجماعة إرهابية لا وزن ولا وطن مؤكدا لها؟

ذلك ليس السؤال الموجه. كانت المخابرات الأميركية على معرفة بكل شاردة وواردة في ملفات حركة طالبان التي تأسست في باكستان برعاية المخابرات الباكستانية. فهل علينا أن نصدق أن تلك الجماعة المتخلفة قد تمردت على المخابرات الأميركية التي لم تفصح حتى اللحظة عن تفاصيل ذلك الخلاف الذي انتهى حكما يعود بافكاره وكل شراعه إلى العصور المظلمة؟

سأهتت الولايات المتحدة في الحرب على الروس في أفغانستان وحين هُزم المحتل الروسي كانت لها مساهمة في الحرب الأهلية وهي التي مهدت الطريق أمام طالبان لتسقط الجميع وتقيم ولايتها التي حلت محل

للبلاد.

بعيدا عن التبسيط، يستوجب استشراف مستقبل تونس وعلاقتها بالغرب بعين الاعتبار سائر جوانب البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد ومحيطها المحلي والإقليمي والدولي. وقد يستدعي ذلك تعديلات في المسار والبحث عن حلول وسطى، بعيدا عن أي مواجهة.

والإخفاق في رفع هذا التحدي، لا قدر الله، قد يمس من استقرار البلاد وتنجيز عنه انعكاسات على جوارها المباشر.

اليوم وكما كان شأن تونس دائما فإنه من المتأكد في كل حال من الأحوال أن الإصغاء إلى نبض الشارع قد يكون أكثر جدوى كمؤشر لما قد تكون عليه الأمور مستقبلا من الاعتماد على النماذج النظرية للانتقال الديمقراطي.

التونسيون: الديمقراطية ليست مجرد تصويت في الانتخابات



وفد أميركي في لقاء مع قيس سعيد

عودة تامة لما كان عليه الوضع من قبل.

كان سعيد وهو الخبير في القانون الدستوري يعتقد دائما أنه لا فائدة كانت ترجى من المنظومة السابقة، وكمدافع عن السلطة المحلية، كثيرا ما تحدث سعيد عن الديمقراطية تنبع من القواعد الشعبية. وقد يسعى لتحويل النظام الانتخابي في هذا الاتجاه.

خلال مكالمة هاتفية جمعتها بالرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون نُسب إلى سعيد التزامه بالكشف قريبا عن خارطة الطريق التي سيتبعها وكذلك التزامه بإعطاء "الشريعة الشعبية" المكانة التي تستحقها. في هذا الإطار يرى الرئيس التونسي أن النظام الرئاسي يستجيب بشكل أفضل لاحتياجات تونس، وهو نظام يسمح بانتخاب رئيس الجمهورية بشكل مباشر ويمنحه هامش تحرك أفضل.

وهذا سوف يتطلب تنقيحات دستورية وربما أيضا استفتاء شعبيا في غياب البرلمان. ومن الممكن أن يستخدم سعيد سلطاته الاستثنائية لضمان تحقيق هذه التغييرات.

في الوقت الحاضر لا يمكن التنبؤ بثقة كاملة كيف ستطور الأمور. وكالعادة يواصل سعيد التقدم بحذر نحو أهدافه، وهو واع بأنه يحتاج إلى التوفيق بين اعتبارين يمكن أن يشكل صمدري ضغط متناقضين: الاعتبار الأول هو درايته التامة بأنه سوف يواجه ردة فعل رافضة من قبل الشارع إذا ما قبل بإعادة الأمور لما كانت عليه من قبل، خاصة وأن مثل هذا الاختيار سوف يتعارض مع الحكم الذي أصدره هو نفسه على المنظومة السابقة عندما أكد أنها قد فشلت فشلا ذريعا وعفا عليها الزمن.

أما الاعتبار الثاني الذي لن يخفى على سعيد فهو ضرورة اجتناب المجازفة في كل الأحوال بالعلاقة مع الغرب الذي يُعد شريكا اقتصاديا وأمنيا حيويا للبلاد.

وقد يعكس مثل هذا التصريح تصورا محدود الأفق في الغرب للطبيعة المعقدة للمشاكل القائم وأحد الأسباب التي جعلت الغرب أصلا يفتأ بالتطورات الأخيرة في تونس.

قدم جايب سليفن مستشار الأمن القومي الأميركي وصفة أكثر تفصيلا عندما دعا إلى استئناف المسار الديمقراطي "والعودة إلى البرلمان المنتخب في الأجل المناسبة".

عبارات مازال البعض يحاول تفكيك رموزها، ولكن ليس هناك غموض حول إلهام الغرب على الرغبة في أن يؤكد سعيد تعلقه الراسخ بمقومات الحكم الديمقراطي. مثل هذا التأكيد لن يكون صعبا، ولكن استئناف المسار السياسي لن يعني بالضرورة ومهما كانت الاعتبارات،

لهامش المساندة التي كانت تحظى به في وقت ما حركة النهضة.

يمكن أن يتأثر بسهام النقد الموجهة إليه نتيجة الدور الذي لعبه ضمن الحكومات الفاشلة وغير الكفؤة منذ 2011. ولكن الأحداث أظهرت عكس ذلك.

كان الغرب يعتقد أحيانا أن المساعدة الاقتصادية لوحدها كافية لإعادة البناء في تونس. تلقت البلاد الميارات من الدولارات وإن كان البعض يحلم بمساعدات أكبر. ولكن كل ما حققه ذلك هو دعم السياسات الخاطئة والممارسات المشوية بشبهات الفساد.

لم تمكن هذه المساعدة من خلق مواطن الشغل وتوفير الكرامة ولا حتى لقمة العيش أحيانا.

كما اهترأت صورة الديمقراطية في أعين التونسيين نتيجة ممارسات المحاصصة وتبادل المنافع بين السياسيين ومظاهر الشتائم والعنف ضد بعضهم بعضا خاصة في البرلمان الذي كانت أشغاله تُنقل على الهواء من قبل التلفزيون. كل ذلك أثر سلبيا وبشكل كبير في المواقف تجاه الانتقال الديمقراطي والفاعلين فيه.

اليوم يواجه الغرب موقفا صعبا في تونس. ويتساءل البعض من الغربيين إن كان ما يتعارف عليه بالهندسة العكسية في الفعل السياسي (والصناعي) كفيل بإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الخامس والعشرين من يوليو (جويلية) ولكن ذلك سيكون تكريسا للمسار السابق المبني على مفهوم الديمقراطية الشكلانية.

طلب وزير الخارجية الأميركي انطوني بلينكن من الرئيس سعيد، تعبيره عن رغبات حكومته وربما حكومات أوروبا أيضا، "التشبث بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان".

وقد يعكس مثل هذا التصريح تصورا محدود الأفق في الغرب للطبيعة المعقدة للمشاكل القائم وأحد الأسباب التي جعلت الغرب أصلا يفتأ بالتطورات الأخيرة في تونس.

لهاش الممتزجة المتزايدة النابعة من واقعهم الصعب.

لم تتوقف احتجاجات الشوارع بعد الإطاحة بنظام بن علي إذ تواصل عدم الرضا على بقاء التطلعات دون استجابة وعلى الأداء غير المقنع للطبقة السياسية.

أظهرت عمليات سبر الآراء البون المسع بين الجمهور الواسع والنخبة الحاكمة وأحيانا رفضا كاملا لهذه النخبة من قبل رجل الشارع.

وإن تراءى للبعض عكس ذلك، فإن جذوة الفكرة الديمقراطية لم تخب في تونس، وإن كان الكثير من التونسيين ندموا على من اختاروا من السياسيين خلال انتخابات آخرها سنة 2019. كما كانت لهم مأخذ على النظام الانتخابي الذي تولدت عنه تلك النتائج.

قراءة تركز أساسا على التصويت في الانتخابات، لا تأخذ بعين الاعتبار ضرورة بناء المؤسسات في الديمقراطيات الناشئة وكذلك أهمية أن تواكب المسار السياسي حوكمة رشيدة وتطور اجتماعي واقتصادي ملموس.

مصلحة التونسيين تستدعي أن يتأني الغرب في قرآته للوضع في البلاد ويتمتعن في خلفياته وتعقيداته. ولكن الطريق إلى ذلك لن تكون معبدة على سبيل المثال، لخصت مبعوثة نيويورك تايمز انطباعاتها خلال زيارة لتونس مؤخرا بالقول "لم يكن هناك إحساس بالخوف على مصير الديمقراطية التونسية. كنت أشعر وأنا أتجول ببغاياها (الديمقراطية) مثل الشعور بأن عضوا من الجسد مازال موجودا حتى بعد فقدانه".

مازال الكثيرون في الغرب ينظرون إلى تونس على أنها حاملة لواء الربيع العربي وأيقونة الانتفاضات من أجل التغيير نحو الأفضل. ولكن هذه الانتفاضات انتهت إلى مازق أينما اندلعت في المنطقة.

كان واضحاً أمام الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والصحية التي تواجهها البلاد وارتفاع نسبي الفقر والبطالة وانحسار الطبقة الوسطى، أن الانتقال الديمقراطي لم يؤد إلى تحسن في الأوضاع.

في هذا الخضم ونتيجة لذلك واجهت معظم الأحزاب السياسية البالغ عددها حوالي 250 حزبا تقلصا في شعبيتها وتراجعا في مكائنها فيما اختلف البعض الآخر تماما من الوجود.

ولا شك أن عدد الأحزاب البالغ فيه عكس حالة من التشظي لا تستجيب بأي شكل من الأشكال للمصلحة الوطنية.

وليس هناك من مثال أبلغ لتراجع منسوب الثقة في الأحزاب السياسية والسياسيين من الإنهيار الدراماتيكي

التحديات المتزايدة النابعة من واقعهم الصعب.

لم تتوقف احتجاجات الشوارع بعد الإطاحة بنظام بن علي إذ تواصل عدم الرضا على بقاء التطلعات دون استجابة وعلى الأداء غير المقنع للطبقة السياسية.

أظهرت عمليات سبر الآراء البون المسع بين الجمهور الواسع والنخبة الحاكمة وأحيانا رفضا كاملا لهذه النخبة من قبل رجل الشارع.

وإن تراءى للبعض عكس ذلك، فإن جذوة الفكرة الديمقراطية لم تخب في تونس، وإن كان الكثير من التونسيين ندموا على من اختاروا من السياسيين خلال انتخابات آخرها سنة 2019. كما كانت لهم مأخذ على النظام الانتخابي الذي تولدت عنه تلك النتائج.

قراءة تركز أساسا على التصويت في الانتخابات، لا تأخذ بعين الاعتبار ضرورة بناء المؤسسات في الديمقراطيات الناشئة وكذلك أهمية أن تواكب المسار السياسي حوكمة رشيدة وتطور اجتماعي واقتصادي ملموس.

مصلحة التونسيين تستدعي أن يتأني الغرب في قرآته للوضع في البلاد ويتمتعن في خلفياته وتعقيداته. ولكن الطريق إلى ذلك لن تكون معبدة على سبيل المثال، لخصت مبعوثة نيويورك تايمز انطباعاتها خلال زيارة لتونس مؤخرا بالقول "لم يكن هناك إحساس بالخوف على مصير الديمقراطية التونسية. كنت أشعر وأنا أتجول ببغاياها (الديمقراطية) مثل الشعور بأن عضوا من الجسد مازال موجودا حتى بعد فقدانه".

مازال الكثيرون في الغرب ينظرون إلى تونس على أنها حاملة لواء الربيع العربي وأيقونة الانتفاضات من أجل التغيير نحو الأفضل. ولكن هذه الانتفاضات انتهت إلى مازق أينما اندلعت في المنطقة.

كان واضحاً أمام الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والصحية التي تواجهها البلاد وارتفاع نسبي الفقر والبطالة وانحسار الطبقة الوسطى، أن الانتقال الديمقراطي لم يؤد إلى تحسن في الأوضاع.

في هذا الخضم ونتيجة لذلك واجهت معظم الأحزاب السياسية البالغ عددها حوالي 250 حزبا تقلصا في شعبيتها وتراجعا في مكائنها فيما اختلف البعض الآخر تماما من الوجود.

ولا شك أن عدد الأحزاب البالغ فيه عكس حالة من التشظي لا تستجيب بأي شكل من الأشكال للمصلحة الوطنية.

وليس هناك من مثال أبلغ لتراجع منسوب الثقة في الأحزاب السياسية والسياسيين من الإنهيار الدراماتيكي

أسامة رمضان
رئيس تحرير العرب ويكلي

يحاول الغرب أن يفهم ما تشهده تونس من تطورات بعد قرار الرئيس قيس سعيد تعليق نشاط البرلمان وإعفاء رئيس الحكومة من مهامه. ولكنه يبدو أن الغرب لا يطرح الأسئلة الحقيقية ولا يرى الصورة كاملة دون نقصان.

لم ينجح الغرب في رصد المتغيرات الجوهرية التي شهدتها البلاد منذ الاحتجاجات الشعبية التي أطاحت بنظام حكم الرئيس زين العابدين بن علي سنة 2011 بعد فترة حكم طويلة.

لم يستطع الغرب أن يفهم أن القراءة الشكلانية للديمقراطية، وهي قراءة تركز أساسا على التصويت في الانتخابات، لا تأخذ بعين الاعتبار ضرورة بناء المؤسسات في الديمقراطيات الناشئة وكذلك أهمية أن تواكب المسار السياسي حوكمة رشيدة وتطور اجتماعي واقتصادي ملموس.

مصلحة التونسيين تستدعي أن يتأني الغرب في قرآته للوضع في البلاد ويتمتعن في خلفياته وتعقيداته. ولكن الطريق إلى ذلك لن تكون معبدة على سبيل المثال، لخصت مبعوثة نيويورك تايمز انطباعاتها خلال زيارة لتونس مؤخرا بالقول "لم يكن هناك إحساس بالخوف على مصير الديمقراطية التونسية. كنت أشعر وأنا أتجول ببغاياها (الديمقراطية) مثل الشعور بأن عضوا من الجسد مازال موجودا حتى بعد فقدانه".

مازال الكثيرون في الغرب ينظرون إلى تونس على أنها حاملة لواء الربيع العربي وأيقونة الانتفاضات من أجل التغيير نحو الأفضل. ولكن هذه الانتفاضات انتهت إلى مازق أينما اندلعت في المنطقة.

كان واضحاً أمام الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والصحية التي تواجهها البلاد وارتفاع نسبي الفقر والبطالة وانحسار الطبقة الوسطى، أن الانتقال الديمقراطي لم يؤد إلى تحسن في الأوضاع.

في هذا الخضم ونتيجة لذلك واجهت معظم الأحزاب السياسية البالغ عددها حوالي 250 حزبا تقلصا في شعبيتها وتراجعا في مكائنها فيما اختلف البعض الآخر تماما من الوجود.

ولا شك أن عدد الأحزاب البالغ فيه عكس حالة من التشظي لا تستجيب بأي شكل من الأشكال للمصلحة الوطنية.

وليس هناك من مثال أبلغ لتراجع منسوب الثقة في الأحزاب السياسية والسياسيين من الإنهيار الدراماتيكي

وقد يعكس مثل هذا التصريح تصورا محدود الأفق في الغرب للطبيعة المعقدة للمشاكل القائم وأحد الأسباب التي جعلت الغرب أصلا يفتأ بالتطورات الأخيرة في تونس.

قدم جايب سليفن مستشار الأمن القومي الأميركي وصفة أكثر تفصيلا عندما دعا إلى استئناف المسار الديمقراطي "والعودة إلى البرلمان المنتخب في الأجل المناسبة".

عبارات مازال البعض يحاول تفكيك رموزها، ولكن ليس هناك غموض حول إلهام الغرب على الرغبة في أن يؤكد سعيد تعلقه الراسخ بمقومات الحكم الديمقراطي. مثل هذا التأكيد لن يكون صعبا، ولكن استئناف المسار السياسي لن يعني بالضرورة ومهما كانت الاعتبارات،

لهامش الممتزجة المتزايدة النابعة من واقعهم الصعب.

يمكن أن يتأثر بسهام النقد الموجهة إليه نتيجة الدور الذي لعبه ضمن الحكومات الفاشلة وغير الكفؤة منذ 2011. ولكن الأحداث أظهرت عكس ذلك.

كان الغرب يعتقد أحيانا أن المساعدة الاقتصادية لوحدها كافية لإعادة البناء في تونس. تلقت البلاد الميارات من الدولارات وإن كان البعض يحلم بمساعدات أكبر. ولكن كل ما حققه ذلك هو دعم السياسات الخاطئة والممارسات المشوية بشبهات الفساد.

لم تمكن هذه المساعدة من خلق مواطن الشغل وتوفير الكرامة ولا حتى لقمة العيش أحيانا.



طالبان على أبواب كابول